

اقترح نيابي جديد بإلغاء قانون محاكمة الوزراء



مجلس الأمة

تقدم النائب رياض العدساني مقترداً باقتراح بقانون بإلغاء القانون رقم (88) لسنة 1995 في شأن محاكمة الوزراء والقوانين المعدلة له وذلك في يناير من العام الماضي الموافق سنة 2018 ولأن طال انتظار مناقشة المقترح فقد قرر تقديمه في ديسمبر من العام الحالي الموافق سنة 2019 مع مجموعة نواب لإعطائه صفة الإستعجال وجاء في الاقتراح ما يلي:

المادة الأولى
يلغى القانون رقم (88) لسنة 1995 في شأن محاكمة الوزراء والقوانين المعدلة له.

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون.

كما أوضح العدساني في المذكرة الإيضاحية للقانون أنه لا تمايز بين أفراد المجتمع وجميعهم متساوون أمام القانون، واستناداً إلى المادة (29) من الدستور، فالتاس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين،»

والمادة (166) من الدستور «حق التقاضي مكفول للناس، وبيّن القانون الإجراءات والأوضاع اللازمة لممارسة هذا الحق وأن القانون في شأن محاكمة الوزراء يخل بمبدأ العدالة والمساواة بين الناس والذي حث عليه الدستور إلا أنه أشار في المادة (132) من الدستور «يحدد قانون خاص الجرائم التي تقع من الوزراء في

تأدية أعمال وظائفهم وبين إجراءات اتهامهم ومحاكمتهم والجهة المختصة بهذه المحاكمة، وذلك دون إخلال بتطبيق القوانين الأخرى في شأن ما يقع منهم من أفعال أو جرائم عادية، وما يترتب على أعمالهم من مسؤولية مدنية.

كما أكد العدساني بعد اخذ الرأي والإستشارة الدستورية من أحد كبار المستشارين بمجلس الأمة في القانون المشار إليه (88) لسنة 1995 بشأن محاكمة

الوزراء بمعاوية الوزير بالعقوبات المقررة قانوناً إلا أن قانون محاكمة الوزراء المعمول به حالياً قد تعدى حدود ما بينه الدستور ولا يتوافق معه وأضاف العدساني أن في حال ارتكب الوزير في تأدية أعمال وظيفته جريمة من الجرائم الآتية:

1- جرائم أمن الدولة الخارجي والداخلي والجرائم المتعلقة بواجبات الوظيفة العامة المنصوص عليها في القانون رقم 1970/31.

ب- جرائم الموظفين والمكلفين بخدمة عامة المنصوص عليها في قانون الجزاء.

ج- الجرائم المنصوص عليها في قانون الانتخاب رقم (35) لسنة 1962.

د- الجرائم المتعلقة بسير العدالة أو التأثير عليها المنصوص عليها في قانون الجزاء.

هـ- الجرائم المنصوص عليها في قانون حماية الأموال العامة رقم (1) لسنة 1993.

و- الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بالقانون رقم (24) لسنة 2012 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الزمة المالية.

ز- الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (106) لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأشار العدساني إلى أنه خلال السنوات السابقة وفي بداية الحياة النيابية من سنة الستينيات إلى الثمانينات لا توجد محكمة خاصة للوزراء بالإضافة إلى أن المصلحة العامة تقتضي بتفعيل المقترح وإلغاء محاكمة الوزراء، خاصة أن هناك مخالفة صريحة للمادة 132 من الدستور والتي حددت في تأدية أعمال وظائفهم وبين إجراءات اتهامهم فيما يخص الوزراء ولا يجوز التوسع في الموضوع إلا يعتبر الأمر مخالفاً للمادة المشار إليها كما هو حاصل حالياً، واختتم كلامه قائلًا فإن الدستور الكويتي أكد أن الناس متساوون لدى القانون ويجب تفعيل هذا الأمر حسب المادة 29

الغانم يعزي نظيره الألمانيين بضحايا انفجار مبنى سكني



مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقيتين إلى رئيس المجلس الفيدرالي الألماني دايتمار وودكي ورئيس مجلس النواب ولفغانغ شاولي، أعرب فيهما عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا الانفجار الذي وقع بمبنى سكني في إحدى البلديات بولاية (سكسون انهالت) وأسفر عن مقتل شخص وإصابة آخرين بجروح

وفد برلماني يشارك باجتماع الجمعية البرلمانية الآسيوية في أنطاليا



عوده الرويعي

يشارك وفد من مجلس الأمة في اجتماع المجلس التنفيذي الثاني والجلسة العامة الثانية عشرة للجمعية البرلمانية الآسيوية المقرر عقدها في مدينة أنطاليا التركية خلال الفترة من 13 إلى 18 ديسمبر الجاري، ويضم الوفد الذي توجه إلى تركيا أمس الأول الجمعة كلا من أمين سر الشعبة البرلمانية النائب الدكتور عودة الرويعي وأمين صدوق الشعبة النائب محمد الدلال وعضو الشعبة النائب الدكتور خليل عبد الله أبل

الفضل: طلب العفو تأزيم مستمر من بعض النواب



أحمد الفضل

وأضاف الفضل أن سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد جاء من دون اعباء ولا تبعات ولا إرث لقضايا شائكة ولذلك ليس لديهم مجال للتأزيم سوى الالتفاف على موضوع العفو وكان العفو بيد سمو رئيس الوزراء

قال النائب أحمد نبيل الفضل: إن التهديد بالموافقة على قانون العفو أو عدم التعاون مع رئيس الحكومة يعتبر تحدياً لرغبة سمو الأمير ولسلطانه. فالموضوع برمته تأزيم مستمر ولا علاقة له برئيس الوزراء الحالي أو غيره

أجر وعافية

مستشفى المواساة الجديد
NEW MOWASAT HOSPITAL

مركز أمراض النساء والتوليد
د. هناء محمد بدران
إختصاصي أمراض النساء والتوليد



- متابعة حالات الإجهاض المتكرر
- الولادة الطبيعية والولادة قيصرية
- إجراء الفحص الشامل
- الفحص المبكر لسرطان عنق الرحم
- إجراء المناظير الرحمية بجميع أنواعها
- إجراء العمليات الترميمية للجهاز التناسلي
- علاج امراض المثانة عند السيدات الناتجة من تكرار الحمل والولادة بالطرق الجراحية وغيرها
- عمل منظار البطن التشخيصي والعلاجي
- تحاليل وإرشادات الصحة الإنجابية
- وإرشادات جميع أنواع موانع الحمل
- إستئصال الرحم عن طريق البطن والمهبل
- علاج مشاكل الإتهابات النسائية وإستعمال الزوائد اللحمية
- متابعة حالات انقطاع الدورة الشهرية وسن اليأس

- زمالة / عضوية:
 - زميل الكلية الملكية لأمراض النساء والولادة بأيرلندا
 - ماجستير أمراض النساء والولادة جامعة عين شمس
 - بكالوريوس طب الجراحة العامة جامعة القاهرة
 - عضو الجمعية السعودية لطب النساء والتوليد والحمل عالي الخطورة
 - إختصاصي سابق بمستشفى المركز الطبي الدولي بجده
- الخدمات المقدمة:**
- متابعة كل حالات الحمل والولادة وخاصة الحمل الحرج ذو الخطورة العالية المرافقة ل (مرض السكر، الضغط، القلب وغيرها)
 - إهتمام خاص بحالات الحمل المتعدد التوائم المتماثلة والغير متماثلة
 - متابعة حالات نقص النمو عند الأجنة
 - عمل الموجات التشخيصية في جميع فترات الحمل لتقصي صحة الجنين واستبعاد التشوهات

نرعى الأجيال CARING FOR GENERATIONS
للإستفسار وحجز المواعيد يرجى الإتصال 1826666 داخلي 2355 / 2357 أو واتس أب 50826666 nelsherbiny@newmowasat.com

<p>كان C.A.N الحملة الوطنية للتوعية بمرض السرطان www.cancampaign.com</p> <p>بالإمكان علاج السرطان</p> <p>للإستفسارات الطبية والعامة إتصل على 2250226</p>	<p>(للتبرع بالدم) الإتصال على بنك الدم المركزي</p> <p>25339511</p>	<p>مستشفى الحساسية</p> <p>24849252</p>	<p>مستشفى الصباح ولادة</p> <p>24843100</p>	<p>مستشفى الفروانية</p> <p>24888000</p>
		<p>مستشفى مبارك الكبير</p> <p>25312700/9</p>	<p>مستشفى الأميري اطفال</p> <p>22451442</p>	<p>مستشفى الرازي</p> <p>24846000</p>